



كلمة

السيد فاروق الشرع

وزير خارجية

الجمهورية العربية السورية

أمسام

الدورة الثامنة والخمسين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

السيد الرئيس ،

يطيب لي بداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنني على يقين من أن حكمتكم المستمدة من موقف بلدكم الصديق ستسهم بصورة بناءة في تفعيل الحوار بين الدول الأعضاء ، لأن الحوار البناء يظل الأداة الأصلح لمعالجة المشاكل المعقّدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الظرف الراهن .

ويطيب لي أيضاً أن أتوجه بتقديرٍ خاص للأمين العام للأمم المتحدة ومساعديه ، لما بذلوه من جهد وواجهوه من صعوبات ، في سبيل الحفاظ على مكانة هذه المنظمة ، وعدم الاستجابة لمحاولات تهميشها في الساحة الدولية . وبهذه المناسبة نستذكر بألم عميق الخسارة الفادحة ، التي مُنيت بها الأمم المتحدة عاماً ، والبرازيل الصديقة خصوصاً ، لفقدان سيرجييو دي ميللو وزملائه في انفجار مقر الأمم المتحدة في آب الماضي .

إن توافد هذا العدد الكبير من زعماء العالم وقادته وممثلي شعوبه إلى هذا الصرح الدولي ، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن منبر الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، ما تزال هي المرجع السياسي الأكثر قبولاً واحتراماً من قبل مختلف بلدان العالم : كبیرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها . إنه المكان الوحيد الذي يصعب جداً أن يُتخذ فيه قرار تعسفي أو استباقي بالحرب ، يؤدي بحياة المدنيين الأبرياء ويدمر ممتلكاتهم .

السيد الرئيس ،

إن ما يواجهه عالمنا من تحديات كبيرة للأمن التي قامت عليها منظومة الأمن والسلم الدوليين يحتاج إلى تضافر جهود مخلصة وإرادة سياسية صلبة من قادة وزعماء العالم ، لإعادة الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية ؛ إذ أن تغليب منطق القوة وانتهاك السيادة والتلاعب بمستقبل الشعوب ، إنما هو تجاوز للشرعية ، ولبدأ المساواة ، وتغييب لمنطق العدالة وحكم القانون ، مما يفتح الباب واسعاً أمام فوضى في العلاقات الدولية ، وظهور أزمات قد تصبح أخطر من الأزمات الراهنة .

وترى بلادي أن عدم الاستفادة القصوى من التقدم العلمي والتقني الكبير ، الذي حققته الإنسانية خلال العقددين الأخيرين ، للدفع باتجاه عولمة حضارية ذات وجه إنساني ، قد زاد من قلق الشعوب وأبعدها عن حوار الحضارات والتفاعل مع الثقافات الأخرى . ولقد ساهمت في ذلك محاولة بعض مراكز القوة في العالم استثمار المتغيرات العميقة ، التي أصابت التوازنات الدولية ، لتحقيق مصالح ضيقة لا تستطيع المحافظة عليها ، فعمدت إلى خلط المعايير والأوراق ، وابتداع مفاهيم جديدة خارجة عن الميثاق مثل الحرب الوقائية ، واستخدام لغة القوة على نحو انفرادي وغير شرعي ، بشكل يجعل المحصلة النهائية لهذا العمل هو إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ، خلافاً لادعاءاتها السطحية بأنها تدفع عجلة التاريخ إلى الأمام .

ومن المؤسف أن نرى ونحن في القرن الحادي والعشرين ، أن بعض مراكز الدراسات والأبحاث تقدم لصانعي القرار معلومات مضللة وخادعة ، تخاض على أساسها حروب خارج إطار الشرعية الدولية ، وتسفك دماء ، وتُطلق بسببها سلسلة اتهامات لا مصداقية لها ،

ومطالب لا حدود لجموحها ، في تجاهل متعمد لكل منطق تعارفت عليه الدول والشعوب عبر تاريخها الطويل .

وتکاد منطقتنا ، التي هي مهد الديانات السماوية ومخزن ثلثي النفط العالمي ، تنفرد دون غيرها من المناطق في العالم ، بأنها الضحية الأكثر تعرضاً لهجمة الظلم وتزوير الحقائق واستخدام القوة ، وبأنها المنطقة المعرضة للتهديد الخارجي أكثر من غيرها ، في عملية متواصلة تهدر فيها إمكاناتها وتبدد ثرواتها المادية والفكرية . إذ لم تکد شعوب هذه المنطقة تتذوق طعم الحرية والاستقلال لفترة قصيرة ، حتى وجدت نفسها أمام تحديات أكثر ظلماً وعنفاً مما كانت قد واجهته خلال تاريخها الماضي .

ويأتي الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر في مقدمة ما تعاني منه منطقتنا ، وذلك منذ بداية وعي المجتمع الدولي لما يسميه رجال القانون بالشرعية الدولية ، التي تمثل منظمة الأمم المتحدة أولى ركائزها وأهم أسسها . والمفارقة الصارخة التي ميزت هذه المنظمة ، هي أن إسرائيل كانت الدولة الأولى التي تحصل على شرعيتها بقرار من الأمم المتحدة ، وكانت هذه "الإسرائيل" بالذات الدولة الأولى التي خرجمت على الشرعية الدولية ، وتستمر في خروجها ، لدرجة أن العرب وكثيرين في أنحاء أخرى من العالم يشعرون وكأن إسرائيل دولة فوق القانون وتملك في الوقت ذاته حق النقض الذي تملكه الولايات المتحدة في مجلس الأمن .

ومن المؤسف ألا يدرك ممثل إسرائيل ، بعد عقود من الاحتلال وسفك الدماء وازدراء الشرعية الدولية ، بأن الطريق إلى تحقيق السلام إنما يكمن في تنفيذ إسرائيل قرارات مجلس الأمن ، المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي ، وعددتها سبعة وثلاثون قراراً ، وقرارات

الجمعية العامة المائة ، وعدها حوالى ستمائة قرار ، بقيت كلها رهينة الاستهثار الإسرائيلي بالشرعية الدولية .

وكم كان حرياً بوزير خارجية إسرائيل أن يشرح في كلمته للمجتمع الدولي في هذه القاعة قبل أيام ، سبب رفض بلاده لتنفيذ هذا الكم الهائل من قرارات الشرعية الدولية حول الشرق الأوسط ، بدلاً من الاستهزاء بها واعتبارها مجرد بنود سلبية عفا عنها الزمن .

وهل مطلب السوريين واللبنانيين والفلسطينيين تعجيزي وغير واقعي ، إذا أكدوا فيه أن المخرج الوحيد من دوامة العنف وسفك الدماء ، إنما يمكن في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية منذ حزيران ١٩٦٧ عبر المفاوضات ، وانتهاج طريق السلام العادل والشامل ، والقائم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام ، التي اعتمدتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢ ؟

والسؤال الجوهري الذي يطرح نفسه بالحاج هو : إلى متى تستطيع إسرائيل الاستمرار في تضليل البعض بأنها الضحية ، في الوقت الذي تحتل فيه أراضي الغير بالقوة ، وتحاصر الفلسطينيين وتدمير بيوتهم وتقتلع مزروعاتهم وتقتل أبناءهم فوق أرضهم المحتلة . وكيف أصبح ضحايا الاحتلال والاستيطان والتهجير خارجين على القانون ، وارهابيين لا قضية عادلة لهم ، يسمح بقتلهم بذريعة الدفاع عن النفس باستخدام الطائرات الحربية ونيران الدبابات ؟

ثم بعد ذلك يتسائل البعض في واشنطن : لماذا يكرهوننا ؟ ويجيب بعض الكتاب المغرضين أو السطحيين في صحف أمريكية مرموقة ، أو على شاشات تلفزة مشهورة :

إنهم يكرهوننا لأن لدينا ناطحات سحاب شاهقة وقيمةً حضارية عالية ، متجاهلين أن السياسات الخاطئة هي المكرورة ، وليس البلد وأبنيتها الجميلة وقيمها الحضارية .

السيد الرئيس ،

لقد أصبح الوضع الخطير في العراق مصدر قلق بالغ لشعوبنا ، التي تعاني أصلاً من الاحتلال الإسرائيلي والتهديد المستمر عليها . كما بات هذا الوضع يحتل الصدارة في اهتمامات المجتمع الدولي ، كونه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ، سيما وأن مصداقية منظمتنا الدولية هذه قد تأثرت كثيراً عندما لم تتمكن من منع الحرب على العراق ، والتي شنت خارج إطار الشرعية الدولية .

لقد عاش مجلس الأمن طيلة شهور وأسابيع في صراع مريض مع قرار الحرب قبل وقوعها ، وفي سباق محموم مع تقرير المفتشين الدوليين قبل إنجاز مهمتهم ؛ ولكن معظم أعضاء مجلس الأمن تمكنا في النهاية من التمسك بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة ، وتركوا الحرب تخاض خارج إطارها و بعيداً عن تحمل أوزارها .

كما تمسكت سورية أيضاً مع دول الجوار الأخرى بالشرعية الدولية وبميثاق الأمم المتحدة ، مؤكدين في إجماع لا سابقة له قلقهم المشترك ، بأن الحرب إذا وقعت فسوف تكون نتائجها أشد سوءاً على أمن المنطقة والسلم العالمي ، من الوضع السيء الذي كان قائماً في العراق آنذاك .

وعلى الرغم من كل ذلك ، فإن سورية التي لا تبني سياستها الخارجية على الأحقاد

أو الشماتة لسوء طالع الآخرين ، كما لا تبنيها استجابةً لتهديد أو وعيد ، ترى أن التحدي الحقيقي الآن هو : كيف يمكن إخراج العراق من المأزق الصعب الذي يعيشه ، وحشد جميع الجهود من أجل كسب معركة السلام في عراق ما بعد الحرب ؟

وكدولة معنية مباشرة بما يجري في العراق ، بسبب روابطها التاريخية والجغرافية ، وانتمائها القومي المشترك مع الشعب العراقي ، تؤكد سوريا بأن المخرج من هذا الوضع الخطير لا يكمن في التركيز على معالجة موضوع فقدان الأمن في العراق ، من خلال زيادة عدد القوات أو استخدام القوة لفرض الأمن ، أو كيل الاتهامات لدول الجوار ، بل يكمن في الالتزام الدولي بوحدة وسيادة الأراضي العراقية ، وضرورة وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات المحتلة من العراق في أسرع وقت ، وصياغة دستور يقبله العراقيون ، وتشكيل حكومة ممثلة للشعب العراقي ، على أن تلعب الأمم المتحدة دوراً محورياً في العراق يشمل مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية .

السيد الرئيس ،

لقد شهدت دورة الجمعية العامة هذه اتصالات مكثفة ، بين أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمنتخبين ، من أجل استصدار قرارٍ جديدٍ حول العراق . ولا بد من لفت الانتباه في هذا الصدد ، إلى أن أي قرار سيصدر عن مجلس الأمن يجب أن يزيل مصادر قلق الشعب العراقي بكل فئاته وانتماهاته ، وبالتالي فلا بد من إنجاز قرار يطمئن هذا الشعب إلى مستقبله ، ويضمن له استقلاله واستعادة سيادته على أرضه وثرواته ، ويحظى بإجماع مجلس الأمن وبدعم دول الجوار والمجتمع الدولي .

السيد الرئيس ،

لقد كثر الحديث مؤخراً حول خطورة انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل بلدان تمتلك أصلاً مختلف أنواع هذه الأسلحة ، بل شن بعضها حرباً تحت لواء إزالتها . وكما هو معروف ، فإن هذا الخطر لا ينحصر في منطقة بعينها ، بل يشمل مناطق عديدة من العالم . ومن المؤسف أن بعض الأوساط الدولية تركز في كيل اتهاماتها الباطلة على دول عربية وإسلامية دون سواها ، متتجاهلة في الوقت نفسه ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة أسلحة دمار شامل ، نووية وكميائية وبيولوجية ، ومتتجاهلة أيضاً الدعوات المتكررة الصادرة عن جميع بلدان المنطقة — باستثناء إسرائيل — لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل . ولقد قرنت سوريا القول بالفعل هذا العام ، عندما تقدمت بمشروع قرار متكامل أمام مجلس الأمن ، يدعو إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل . إلا أن ما يدعو للاستغراب هو وقوف من يطلق الحملات المعادية ضد سوريا في وجه اعتماد هذه المبادرة السورية .

إن سوريا التي تدرك أن عضويتها في مجلس الأمن مؤقتة ، تناشد المجتمع الدولي بأن يستمر مؤيداً للمبادرة السورية ، الداعية لإخلاص منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل .

السيد الرئيس ،

لقد أدانت سوريا الإرهاب بأشكاله وصوره كافة ، وعملت من خلال عضويتها في مجلس الأمن على دعم جهود المجلس في مكافحة الإرهاب الدولي . كما انضمت سوريا إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ، وكذلك إلى الاتفاقية العربية

واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب اللتين تحددان الجريمة الإرهابية ، وتمييزان بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في مقاومة هذا الاحتلال ، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

وتعتقد سورية ، وبعيداً عن أية أغراض سياسية ، بأن نجاح المجتمع الدولي في معركته الكبرى ضد الإرهاب ، يتوقف كثيراً على مدى النجاح في معالجة جذور الإرهاب وأسبابه الكامنة في الفقر والجهل والظلم . ويأتي في مقدمة رفع الظلم إنهاء الاحتلال الأجنبي .

السيد الرئيس ،

لقد ساهمت سورية بصفتها عضواً في مجلس الأمن في جميع المداولات المتعلقة بالوضع في أفريقيا ، كما ترأست جلسات خصصت بالكامل لإيجاد حلول للقضايا الهامة التي تعاني منها الشعوب الأفريقية الصديقة . وقد نجح المجلس في تقديم المساعدة ، وعلى أكثر من صعيد ، لكل من ليبيريا والكونغو الديمقراطية ورواندا وساحل العاج وغينيا - بيساو وبوروندي وأنغولا وسيراليون . وفي هذا المجال ، تعبّر بلادي عن ارتياحها للتطورات الإيجابية لإيجاد حلول سلمية للقضايا الأفريقية ، تحفظ أمن واستقرار ووحدة أراضي تلك الدول . وتؤكد سورية مجدداً تضامنها القائم مع القارة الأفريقية ، وتدعو جميع الدول الصناعية والقادرة في العالم إلى مد يد العون والمساعدة لشعوب هذه القارة العظيمة .

وتعرب سورية عن ارتياحها للتقدم المُحرز في محادثات السلام السودانية ، بتوقيع اتفاقية الترتيبات الأمنية ووقف إطلاق النار ، وصولاً إلى التوقيع على اتفاقية شاملة تنهي

النزاع في السودان الشقيق ، وبما يحافظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية .

ونحث على الإنماء الكلي للحصار المفروض منذ عقود على كوبا خارج إطار الشرعية الدولية . كما نرحب بالمساعي الدولية المبذولة لتخفيض حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، ونؤيد التطلعات المشروعة للشعب الكوري في توحيده وتحقيق ازدهاره .

السيد الرئيس ،

لقد شاركت سوريا بشكل فعال في المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ، بروح من المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء في تعزيز دور هذه المنظمة الدولية . وفي هذا المجال ، شكل إعلان الألفية الذي اعتمدناه قبل ثلاث سنوات قاعدة جيدة بجميع المعايير لإحداث هذا الإصلاح ، الذي نأمل أن يستمر بروح الشمولية والشفافية وعدم التمييز . ونرى أن للدول الأعضاء دوراً رئيسياً ، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة ، في المشاورات المتعلقة بعملية الإصلاح ، وما يتمخض عنها من قرارات .

وفي الختام ، يقتضي الإحساس بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا كأعضاء في هذه المنظمة الدولية أن نتساءل سوية فيما إذا كان لدينا خيار آخر أفضل من تعزيز أهداف ومقاصد الميثاق ، والسير في مسيرة إصلاح الأمم المتحدة ، باتجاه إقامة نظام دولي أكثر عدلاً وديمقراطيّة وحفظاً لمكتسبات القانون الدولي ، نظام لا يقبل غطرسة القوة ، ولا يجامل في المبادئ الأساسية ، نظام يسعى إلى التعاون المثمر بين الدول ، ويشجع الانفتاح على حوارٍ حضاري في تفاعلٍ إنسانيٍ خلاق .

وشكراً .